

تصريح صحفي خاص لوزير العمل اللبناني، سليم جريصاتي، يؤكد فيه أنه لن يُصدر مراسيم تنظيمية للتعديلات التشريعية الصادرة بشأن العمالة الفلسطينية في لبنان

بيروت، 2012/6/27. * [مقتطفات]

[.....]

يشرح وزير العمل اللبناني سليم جريصاتي أنه قبل مغادرة سلفه شربل نحاس الوزارة بساعات، وقّع على قرار يتعلق بتسهيل حصول الفلسطينيين على إجازة العمل: "حين دراستي لهذا القرار، وجدت فيه ثغرتين بإمكان أي جهة الطعن به. فهذا القرار تنظيمي ويجب أخذ رأي شوري الدولة به، وهذا ما لم يحصل. كما أن هذا القرار يحتاج أصلاً إلى اقتراح من المدير العام للوزارة، وهذا أيضاً ما لم يحصل." يقول جريصاتي إن هذا الواقع دفعه إلى تجميد نشر القرار. [...] يشرح جريصاتي أنه اجتمع مع المدير الإقليمي للأونروا، ووفد من منظمة العمل الدولية، وخلصت الاجتماعات إلى أن إدخال التعديلات هذه ليس لصالح الفلسطينيين. [...] يقول جريصاتي إن التعديلات التشريعية تلزم الوزارة بموجبات قانونية تتعلق بالإجازات وشهادات الإيداع، في حين أن الوزارة لا تدقق في هذين الأمرين حالياً، معتبراً أن اليد العاملة الفلسطينية لا تحتاج إلى إجازة، فهي مقيمة في لبنان، وليست قادمة من خارجه. أمّا عن الصندوق الخاص الذي يقدم للاجئين ضماناً اجتماعياً، والذي أقره مجلس النواب، فيلفت جريصاتي إلى أن الصناديق الخاصة كلها كانت فاشلة بالتجربة. وبالتالي فإن الفلسطينيين في وضعهم الحالي أفضل من وضعهم في حال

* المصدر: جريدة "الأخبار" (بيروت) في الموقع الإلكتروني التالي: <http://al-akhbar.com/node/96335> وجاءت تصريحات وزير العمل الحالي والسابق في سياق مقابلة مع الصحافية رشا أبو زكي في جريدة "الأخبار".

شمولهم بهذا صناديق. كما أن الأونروا تقدّم للاجئين ما يحتاجون إليه من طبابة واستشفاء. [...] "لن أصدر أي مراسيم تنظيمية للتعديلات التشريعية الصادرة، فالواقع الحالي أفضل" يؤكد جريصاتي.

إلا إن [وزير العمل السابق شربل] نحاس يؤكد أن ما أصدره ليس مرتبطاً بتعديلات قانون العمل، بل بقرار تنظيمي لتسهيل إجازات العمل للفلسطينيين. يشرح نحاس أن هذا القرار يتضمن مادة واحدة وهي تحديد الأوراق التي يجب على الأجير الفلسطيني أن يحضرها إلى الوزارة لكي يحصل على إجازة العمل، إضافة إلى عدم اضطرار هذا الأجير إلى تبليغ الأمن العام، فهو مقيم في لبنان وليس قادماً من خارجه. يؤكد أن هذا القرار ليس مرسوماً ولا يحتاج إلى اطلاع مجلس شورى الدولة. أمّا هدفه فمحصور بتسهيل إجراءات الحصول على إجازة العمل، وذلك لكي تتعرف الدولة اللبنانية على عدد وماهية عمل الأجراء الفلسطينيين، ولكي يتمكن هؤلاء من الاستفادة من القانون الصادر عن مجلس النواب منذ سنة ونصف السنة والذي يتيح لهم الإفادة من تعويضات نهاية الخدمة. يستغرب نحاس تحميل القرار أكثر ممّا يحمل: "لقد قالوا إنه يتناقض مع قرار منع التوطين، وأنه يلغي عن الفلسطينيين صفة اللاجئ، فيما هو لا يرمي إلا إلى تنظيم آلية تقديم الإجازات".

[.....]

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org

يمكن تحميل هذه الوثيقة أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx